

المشاركة الاجتماعية في التنمية المحلية في الجزائر

Social participation in local development in Algeria

ط.د جيلالي خديجة¹ ، أ.د طواهري ميلود²¹ جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان (الجزائر)، khadidja.djlali@univ-tlemcen.dz² جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان (الجزائر)، miloud.touahri@univ-tlemcen.dz

تاريخ النشر: 2022/06/01

تاريخ القبول: 2022/04/09

تاريخ الاستلام: 2022/03/04

ملخص:

يعتبر موضوع المشاركة الاجتماعية في التنمية المحلية من أهم المواضيع التي لقيت اهتمام الكثير من الباحثين في مختلف المجالات والبيادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها حيث أصبح يمثل مادة أساسية للنقاش والجدل والتنظير بين العلماء المنتمين لتيارات فكرية مختلفة وتعد المجالس الشعبية المحلية من أهم الآليات التي تتجسد من خلالها مشاركة أفراد المجتمع المحلي في مختلف الأعمال التنموية وذلك باعتبارهم الأدرى بخصائص منطقتهم وبمشكلات سكانها وبالتالي فهم القادرين على رصد وتحديد الأولويات عند حلها، هذا مايساعد السلطات الحكومية في إنجاح مشروعات التنمية المحلية القائمة فيالمجتمع.

كلمات مفتاحية: المشاركة الاجتماعية، التنمية المحلية، المجتمع المحلي، الأولوية.

Abstract:

The topic of social participation in local development is one of the most important topics that has received the attention of many researchers in various fields and political, economic, social and other fields, where it has become a key material for discussion, debate and theory among scientists from different intellectual currents and the local people's councils are one of the most important mechanisms through which the participation of members of the community in various development work is embodied, as the best with the characteristics of their region and the problems of its population and therefore they are able to monitor and identify priorities when resolved. This helps government authorities make existing local development projects a success in community).

Keywords: social participation; local developement; community; priority.

*المؤلف المرسل

1. مقدمة:

لقد أصبح موضوع التنمية مفهوما واسع التداول ضمن الدراسات الأكاديمية ومشروع تسعى إليه كل دولة، مهما كانت مرجعيتها التاريخية والإيديولوجية ومهما اختلف المنظرون في تصورهم لها فإنهم يتفقون على أنها عملية اجتماعية تسعى إلى حل الأزمات المتواجدة في المجتمع.

ولم يعد الاهتمام بالتنمية قضية تشغل رجال الصناعة فقط أو الإدارة أو مخططي الدولة أو قادة المجتمعات، بل أصبحت تمثل ميدانا جديدا يتعاضد شأنه في كافة العلوم وهذا امتداد للتغير الاجتماعي والثقافي من جهة أو لأنه من الناحية العلمية يشير إلى العديد من القضايا التي تتعمق بكل تجارب الاجتماعية الحية، بكل ما تنطويه من ديناميكية وكذلك ما تطرحه من مشاكل وحلول للتغلب على التخلف من خلال توجيه العمل التنموي اتجاهها مضبوطا.

ويعتد مستواها المحلي من أكثر مستوياتها أهمية نظرا لارتباطه بمصالح أفراد المجتمع المحلي الذين غالبا ما توجه المجهودات التنموية لحل مشكلاتهم وتحسين مستوى معيشتهم ومن هنا كان من الضروري جدا إيجاد صيغة مناسبة لإشراكهم في العملية التنموية حي أصبح يشكل موضوع المشاركة الاجتماعية في التنمية المحلية من أهم الموضوعات المعاصرة وواحدة من أبرز الاتجاهات الفكرية الجديدة في دراسة التنمية.

حيث تعتبر المجالس الشعبية المحلية من أهم الآليات التي تتجسد من خلالها مشاركة أفراد المجتمع المحلي في مختلف الأعمال التنموية وذلك لأن الأفراد المحليين غالبا ما يكونون أدري بخصائص منطقتهم وبمشكلات سكانها وبالتالي فهم الأقدر على رصدتها وتحديد الأولويات عند حلها وهذا ما من شأنه مساعدة السلطات الحكومية كثيرا في إنجاح مشروعات التنمية المحلية القائمة في المجتمع.

فقد عرف موضوع المشاركة الاجتماعية في التنمية المحلية في التراث السوسيولوجي بعدة تسميات مختلفة كالمشاركة الشعبية والمشاركة الجماهيرية والمشاركة الديمقراطية وغيرها من التسميات التي تحمل معان سياسية وخلفيات إيديولوجية تختلف بحسب طبيعة النظام السياسي السائد وبحسب الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي نشأت

فيها كل تسمية من هذه التسميات ويجر الإشارة هنا إلى الارتباط الكبير بين مسألة المشاركة الاجتماعية في التنمية وبين طبيعة النظام السياسي القائم في المجتمع.

على هذا الأساس ومن خلال ماسبق يأتي تساؤلنا الرئيسي على النحو التالي:

هل المشاركة الاجتماعية المتمثلة في المجالس الشعبية المحلية في التنمية المحلية

تجسد المطالب الحقيقة وتطلعات أفراد المجتمع المحلي؟

الفرضية الأقرب للإجابة على هذه الأسئلة صيغت كالتالي:

-إن مشاركة المجالس الشعبية المحلية في إحداث التنمية المحلية على مستوى

البلديات التي انتخبوا فيها مشاركة محدودة لا تنسجم ومهام هؤلاء الأعضاء ولا تستجيب

لتطلعات أفراد المجتمع المحلي.

من أجل فهم كل هذا علينا أولاً تحديد مفهوم التنمية وكذلك معرفة المعنى الحقيقي

للمشاركة الاجتماعية في العملية التنموية مع ذكر أهم المقاربات النظرية التي تطرقت

لموضوع التنمية والمشاركة الاجتماعية.

1- مفهوم التنمية المحلية:

لقد ظهر مفهوم التنمية في بداية القرن العشرين، وكان أول ظهور له في مؤتمر

"أشردج" ACHRIDGE للتنمية الاجتماعية الذي انعقد في أوت 1945 لمناقشة مشاكل

الإدارية في المجتمعات الإنجليزية، قد عرفها هذا المؤتمر على أنه:"حركة الغرض منها

تحسين الأحوال المعيشية للمجتمع ككل على أساس المساهمة الإيجابية لهذا المجتمع،

وبناء على مبادرة المجتمع كلما أمكن ذلك، أو عن طريق الاستشارة لخلق هذه

الاستجابة من قبل المجتمع."(خاطر، 2005)

وقد عرف ويبسير WEBSTER في قاموسه اللغوي اصطلاح التنمية من الناحية

اللغوية على أنها"

تطوير في المراحل متوالية أي أنه يشير إلى عملية النمو الطبيعي من مرحلة إلى

مرحلة أخرى."(خاطر، 2005).

أما هوبهاوس HOBHOUSE فيؤكد أن عملية التنمية هي عملية تغيير وتغيير في الوقت

نفسه، حيث يتطلب التغيير الناجم عن التنمية الرامية إلى تحقيق احتياجات الأفراد دون

أن تقوم على الجبر والإلزام، وإنما تقوم على تضافر الجهود وتعاون أفراد المجتمع .

إذا فالتنمية هي إحدى العمليات التي تهدف إلى تدعيم القدرة الذاتية للمجتمع وتحقيق الأهداف المحلية والقومية بالطرق المنهجية التي يستخدمها الأخصائيون المدرجون، وتكمل المشاركة من طرف القطاع الأهلي بموارده البشرية والمادة في التخطيط لبرامج التنمية وتنفيذها، واستجابة للأهداف المحلية من ناحية والمساهمة في تحقيق الأهداف القومية من ناحية أخرى.

التنمية في التراث السوسيولوجي:

لقي موضوع التنمية اهتمام الكثير من العلماء والباحثين في مختلف العلوم الانسانية و الاجتماعية بتعدد منطلقاتهم الفكرية واختلاف توجهاتهم الايديولوجية حيث يعتبر مفهومها من أكثر المفاهيم تشعبا لذا يصعب تحديده بدقة إلا أننا نجد أن علماء الاقتصاد كانوا الأسبق في دراسته والبحث في مختلف جوانبه إذ كان يقصد بمفهوم التنمية في الكثير من الأحيان التنمية الاقتصادية خاصة بعد الحرب العالمية الثانية وسيدة فكرة الرفاهية في العالم وظهور هاجس القضاء على التخلف حيث كان المفكرون الغربيون أول من وضعوا مؤشرات للتنمية من خلال منظور اقتصادي محض. كانت المشكلات الاجتماعية محلا للاهتمام والنقاش بين الكثير من العلماء والباحثين باختلاف توجهاتهم الفكرية ومنطلقاتهم الايديولوجية حيث عرف هذا الموضوع في التراث السوسيولوجي عدة أطر نظرية ومرجعيات فكرية حاولت كلها فهم ودراسة الواقع الاجتماعي والاقتصادي للتنمية ويمكن إرجاع أهم ما جاء من نظريات واتجاهات فكرية حول موضوع التنمية تتمثل في مايلي:

-نظرية التحديث:

يركز أصحاب هذه النظرية على فكرة التطور التدريجي للمجتمعات نحو التحديث كفكرة أساسية في التحليل بمعنى أنه لا يمكن للمجتمعات التقليدية أن تتحول إلى مجتمعات حديثة إلا من خلال تخلصها من مظاهر والقيم التقليدية لثقافتها المحلية التي تشكل في نظر رواد هذه النظرية عائقا كبيرا أمام عملية التحديث والتجديد التكنولوجي والنمو الاقتصادي وهذا ما دفعهم إلى إرجاع أسباب تخلف الدول النامية أو دول العالم الثالث

بشكل خاص إلى تمسكها بمقدساتها وبعاداتها وبتقاليدها التي تسحبها دائما نحو الخلف حسب رأيهم.

-الاتجاه الكلاسيكي:

يعتبر ماكس فيبر من أهم رواد هذا الاتجاه حيث عرض من خلال مؤلفه الشهير الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية قضية أساسية مفادها وجود علاقة تبادلية بين الظواهر الدينية والظواهر الاقتصادية محاولا بذلك ربط الرأسمالية الحديثة بالأخلاق البروتستانتية التي تقدر العمل وتعطي للمهنة قيمة أخلاقية كبيرة. فنجد هنا فيبر حاول ارجاع تفوق النظام الرأسمالي الغربي بالشكل المتعارف عليه في ذلك الوقت إلى سلوكيات والأخلاقيات النموذجية التي تقدمها روح العقيدة البروتستانتية من حث على إتقان العمل وتمجيد المهن مؤكدا هذا بشواهد تاريخية تحاول البرهنة على ما قاله أي أن الأخلاق البروتستانتية حسب رأيه تبقى السبب الرئيسي الحقيقي لحدوث التنمية بالشكل الذي حققه المجتمع الغربي.

إلا أن هذه أفكاره تعرضت لجملة من الانتقادات التي مفادها أن هناك العديد من الديانات التي تختلف كثيرا عن البروتستانتية فحسب وذلك باعتبار أن الرأسمالية الحديثة بأشكالها المختلفة قد نشأت قبل البروتستانتية بالإضافة إلى وجود العديد من الدول التي استطاعت أن تنمي نفسها في مختلف المجالات التنموية دون أن تتبنى نزعة دينية معينة (عطية، 1999).

-الماركسية الكلاسيكية

تقوم الماركسية التقليدية أساسا على أعمال كارل ماركس الذي حاول تقديم نموذجا عاما لتطور المجتمعات الانسانية مؤكدا أن التنمية عملية ثورية تتضمن تحولات شاملة في البناءات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والقانونية وحتى القيمية ويستند ماركس في تحليله للتنمية والتخلف على مفهوم الصراع الطبقي والمفهوم الديالكتيكي والعوامل الاقتصادية كمحدد لوضع المجتمع التاريخي وبناءه الاقتصادي والاجتماعي والمراحل التاريخية كمراحل حتمية تقوم بفعل التطور الجدلي للمجتمع وخلا كل مرحلة من هذه المراحل أوضح ماركس العلاقة التبادلية بين البناء الاقتصادي والبناء العلوي كما أكد على أن قوى الإنتاج تعد المحرك الرئيسي في عملية التغيير وأن الثورة هي الحل المثالي

للتناقض القائم بين قوى الانتاج المتطورة وعلاقات الانتاج المتخلفة فالثورة حسب ماركس تصبح ضرورة حتمية لحل أو إنهاء حالة التخلف التي تعاني منها الدول النامية. على الرغم من الانتقادات التي وجهت لماركس إلا أنه يمكن القول أن الفكر الماركسي قدم مفاهيم سوسيولوجية جد مهمة في مجال دراسة قضايا التنمية والتخلف كمفهوم التغيير الثوري والطبقة ومفهوم الوعي وغيرها من المفاهيم التي أحدثت ضجة كبيرة في الأوساط العلمية المهتمة بقضايا التنمية والتخلف لاسيما في البلدان المتخلفة أو كما كان يسمى سابقا ببلدان العالم الثالث (عطية، 1999).

-المبادئ العامة التي تقوم عليها التنمية المحلية:-

لقد ركز علماء الاجتماع الغربيين على المبادئ المساعدة الذاتية والعمليات الإرشادية والتغيرات التنظيمية الأهلية والحركة التنظيمية التي تنبثق عن طبيعة المجتمعات المحلية التي يدرسها وعن قوة التنظيمات الأهلية وحركة تنظيم المجتمع في الغرب. وعلى هذا الأساس يجب علينا الفصل بين المعالجات السوسيولوجية لقضايا المجتمع وخاصة في بعض المجالات كالتغيير الطبقة التنظيم الاجتماعي حيث لا يمكننا فصلها عن بناء القوة والسيطرة في المجتمع وعن علاقات الإنتاج السائدة وعن أهداف المجتمع العليا، وتصور الدولة ووظيفة الحكومة.

وبهذا يمكننا إبراز أهم المبادئ التي تقوم عليها التنمية ونلخصها فيما يلي:

- ضرورة انبثاق برامج تنمية في المجتمعات المحلية وهذا من خلال دفعة قوية تنبع من خطة قومية تحقق توازن الإنمائي في الوقت الذي تكون قادرة على توجيه الموارد والإمكانيات للوصول إلى تنمية بأسرع معدل ممكن.
- استحداث تغيرات في الهياكل التنظيم الاجتماعي في المجتمعات المحلية المتخلفة، بحيث يتم إعادة صياغة القوة والعلاقات الإنتاج من أجل تحقيق الشعبية والتقدم والقضاء على كل ما يعيق الانطلاق وخلق إرادة التغيير بين المواطنين بالإضافة إلى رأس المال الاجتماعي والاقتصادي لانطلاق برامج التنمية.
- تحقيق التوازن بين تكنولوجيا الأشياء وتكنولوجيا البشر وبين التنمية التنظيمية مع التنمية المادية مع اهتمام السوسيولوجي الموضوعي للمجتمع الذي يراد أن يوضع له أبعاد النمو والتقدم.

- دعم حركة الحكم المحلي وانتقال السلطة الشعبية إلى المجالس الشعبية العاملة في صنع القرارات، وإعداد الخطط وعملية التخطيط وتنمية المواطنة المسؤولة وإبراز السیادات الشعبية القادرة على التوجيه والتحريك والتنظيم والتعبئة القادرة على ممارسة العمل السياسي بمفهومه الواسع على المستوى المحلي والقومي معا. (خاطر، التنمية الاجتماعية (مفاهيم الاساسية، نماذج، ممارسة)، 2002)

-المراحل الرئيسية لتنمية المجتمع المحلي:

لقد قدم العديد من الباحثين نماذج للخطوات التي تتبع في التنمية في المجتمع المحلي، ورغم اختلاف آرائهم من حيث الشكل إلا أنهم اتفقوا على المضمون وتتمثل هذه الخطوات في مايلي :

- المرحلة التمهيديّة تتضمن مايلي :
- شرح الموضوع للمواطنين وذلك بغرض تحقيق اشتراكهم في كل خطوات التنمية.
- اكتساب ثقة الأهالي وترتبط هذه الثقة بتصرفات القائمين على التنمية في المواقف المختلفة كوفاء أخصائي التنمية بوعوده.
- التعرف على المجتمع ويتم ذلك من خلال الإطلاع على الخرائط والإحصائيات الأدلة والخدمات الحكومية في المنطقة.
- بناء الجهاز الرئيسي فلا بد من وجود مجلس للقيام بعملية التنمية ويتم تكوينه عادة من الهيئات المشتغلة في المجتمع.
- الاختبار في هذه المرحلة حيث يبدأ المجلس بدراسة وبلورة مشروع أو مشروعين على المستوى التنظيمي أو التنفيذي وذلك باختبار مجهوداته.
- المرحلة التخطيطية: في هذه المرحلة تبلور مبادئ الإصلاح وتدرس الحاجات والموارد وترتب حسب أهميتها وتقسم المشروعات على مراحل زمنية لتبدأ بعدها مرحلة التنفيذ.
- المرحلة التنفيذية: وفيها تختلف طبيعة العمل باختلاف طبيعة المشروعات سواء كانت حكومية أو أهلية وللتنفيذ أجهزة مختلفة أهمها :
- أ. المجالس : وفيها يلجأ الأخصائي إلى اختيار مجموعة تقوم بالمسؤولين عن طريق الانتخاب المباشر أو عن طريق التعيين أو عن طريق تمثيل بعض الهيئات أو الجماعات.

ب-الاتحادات :تهتم بالتخطيط والتنسيق التدعيم والاستشارة ومن أمثلتها الاتحادات التعاونية والرياضية.

• المرحلة التقويمية: وهي ليست نهاية مشروع فحسب بل هي أيضا بداية نشاط جديد للتوصيات والمقترحات التي تصل إليها عملية التقويم (الكاشف، التنمية الاجتماعية المفاهيم و القضايا، 1985).

هيئات التنمية على المستوى المحلي :

تعتمد التنمية المحلية على تضافر جهود المتخصصين في مختلف المجالات لإمكان استخدام موارد المجتمع البشرية والمادية استخداما ايجابيا ويتطلب ذلك تكوين فريق عمل متخصص مكون من :

• رجال الاقتصاد :ينحصر دورهم في تحديد المصادر الاقتصادية لنمو المجتمع وتحديد الدخل من الصناعة والزراعة والمجالات الاقتصادية الأخرى ومواجهة المشاكل الاقتصادية خاصة تلك المشاكل الناجمة عن الاختلاف في معدلات النمو والاهتمام بالتغيرات والتعديلات المرتبطة بإعادة التوزيع المصاحبة للتنمية.

• رجال الاجتماع :يأتي دور علماء الاجتماع في المراحل الأولى من العمل ، حيث يبدأ عملهم بجمع المعلومات والوثائق عن المجتمع موضوع التنمية فيقومون بإجراء الدراسات والبحوث التي على أساسها توضع الخطة وتحدد المجالات التي يعمل فيها كل متخصص ويستفيد رجال الاجتماع بدراساته النظرية عن التخطيط ومن ثم إحداث التغيير المطلوب كما يستعين بها أيضا في فهم أفراد المجتمع ومعرفة اتجاهاتهم وعلاقاتهم بالمجتمع المحلي.

ج -الأخصائيون الاجتماعيون :يعتبر الأخصائي الاجتماعي من المكونات الأساسية لفريق العمل فهو خبير في خدمة الاجتماعية ويكون حلقة اتصال بين الخبراء وأفراد المجتمع ويشارك في المراحل الأولى لتخطيط المشروعات وضع البرامج ويساهم أيضا في تحديد الحاجات كما يتعرف على تأثير أنشطة مختلف المتخصصين كما يعمل أيضا على تشجيع الهيئات الموجودة للعمل معه لتحقيق خدمات المجتمع.

د -القادة : يمكن الاعتماد على القادة المحليين وضمهم لفريق العمل بعد تدريبهم على أن يتم اختيار من يمكنه التأثير على أعضاء المجتمع ومساعدتهم على تحديد مشكلاتهم

التقليدية وإدراك المشكلات الجديدة، ويكون لديهم الرغبة في حل المشكلات في حدود إمكانيات المجتمع ونظمه وتقاليده (طلعت، 2001).

أهداف التنمية المحلية :

للتنمية أهداف عديدة تدور معظمها حول رفع المستوى المعيشي للسكان وتوفير أساليب الحياة الكريمة لهم، وقد تختلف هذه الأهداف من دولة إلى أخرى نظرا لاختلاف أوضاعها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، إلا أننا نشير إلى الأهداف العامة للتنمية

1-رفع مستوى المعيشة: يعتبر تحقيق المستوى مرتفع للمعيشة من بين الأهداف الهامة التي تسعى إليها خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية ذلك أنه من متعذر تحقيق الضروريات المادية للحياة من مأكل وملبس ومسكن وغيره وتحقيق مستوى صحي ملائم وثقافي ما لم يرتفع مستوى معيشة السكان في هذه المناطق وبدرجة كافية لتحقيق مثل هذه الغايات.

2-زيادة الدخل القومي: تعتبر زيادة الدخل القومي من أهم أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية ذلك لأن الغرض الأساسي الذي يدفع هذه البلدان إلى القيام بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية هو فقرها وانخفاض مستوى المعيشة فيها وتفاقم المشكلة السكانية وهذا لا يتم إلا بزيادة الدخل القومي (طلعت، 2001)

3-تقليل التفاوت في الدخل والثروات :

وهذا يعتبر هدفا اجتماعي للتنمية، إذ أننا نجد في معظم الدول النامية فوارق كبيرة في توزيع الدخل والثروات إذ تستحوذ طائفة صغيرة من أفراد المجتمع على جزء كبير من ثروته، كما تحصل على نصيب عال من دخله القومي، بينما يملك غالبية أفراد المجتمع نسبة بسيطة جدا من ثروته كما تحصل إلا على نصيب متواضع من الدخل القومي وهذا التفاوت في توزيع الدخل والثروات في البلاد النامية يؤدي إلى إصابة المجتمع عادة بأضرار جسيمة حيث يعمل على ترده بين حالة من الغنى المفرط وحالة من الفقر (كريشة، 2003).

مسلمات أساسية في التنمية المحلية :

- أهمية المشاركة والجهود الأهلية الذاتية.
- أهمية التعاون والترابط بين الكوادر الفنية والقيادات الشعبية.
- فاعلية المدخل المتكامل للتنمية عن المداخل القطاعية المنفردة.
- الحاجة إلى ربط تنمية المجتمع بإطار التنمية بما يحيط بها من ريف وحضر.
- مراعاة اقتصادية الخدمات التي تقوم عليها برامج التنمية.
- كما يوجد هناك مبادئ وأسس ينبغي مراعاتها في إدارة التنمية وهي :
- محاولة تقييد فرص الصراع بين القيم المطروحة والسائدة أو بين الجماعات والفئات والطبقات المختلفة كنتيجة لإثارة بعض الأنشطة أو محاولة تأجيل هذه الفرص للوقت الذي لا يضر بالأهداف الأساسية والبعيدة لخطة التنمية.
- أخذ الخصائص والظروف المميزة للمجتمع المحلي المستهدف بالتنمية في الاعتبار سواء من حيث إمكانية التغيير فيه أو من حيث مدى تقبله للهياكل التنظيمية المقترحة واستعابه لأساليب الإدارة المطروحة.
- ضرورة تحديد شكل العلاقة بين أنشطة ومشروعات برامج التنمية والمؤسسات القائمة في الواقع الاجتماعي لصالح أهداف التنمية .
- مراعاة التنسيق بين الأنشطة ومشروعات التنمية المختلفة وأهدافها ومحاولة تحقيق أقصى قدر ممكن من التكامل البنائي والوظيفي بين الأطراف المشتركة في تنفيذ هذه الأنشطة والمشروعات فضلا عن تلك الموجودة أصلا في المجتمع
- توفير الهياكل التنظيمية التي تحقق مبدأ وحدة القيادة في إدارة المشروعات على المستويات المختلفة دون ان يتعارض ذلك مع الجماعة في اتخاذ القرارات ومبدأ المشاركة في الإدارة .
- تجنب التضارب في المسؤوليات والأدوار أو ازدواجهما داخل الهياكل المقترحة أو بين الأطراف المشتغلة في العملية إدارة أنشطة التنمية.
- توفير الظروف المناسبة لإثارة القدرة على الابتكار وإشاعة روح المبادرة بين الأفراد والمنظمات والمناخ المساعدة على تقبل الجديد.

• توفير الفرص في تنمية قدرات وإمكانيات أفراد المجتمع وخاصة قياداته على وصف الواقع وتحديد المشاكل وأسبابها واقتراح الحلول المناسبة من خلال الارتباط بمبدأ المشاركة في الإدارة والاهتمام بإعداد وتدريب الأفراد والقيادات. ما يجب ذكره هنا هو أن هذه المبادئ ليست كلها ضرورية لإنجاح عملية التنمية وإنما يمكن أن يطبق أحدها أو جزء منها دون أن يؤثر ذلك في السير العادي لهذه العملية (كريشة، 2003).

إسهامات التنمية الوطنية بالنسبة للتنمية على المستوى المحلي :

تلعب المشاركة دورا أساسيا في البرامج التنموية سواء على المستوى المحلي أو المستوى الوطني بصفتها العامل الأساسي في تحقيق الأهداف التنموية ولهذا يمكن لنا القول أن المشاركة عدة إسهامات نذكر منها :

إن تضافر جهود المشاركة في المجتمعات المحلية يمكن أن تدعمها توفر الموارد الحكومية بحيث تكون أكثر فعالية وتأثير في تحقيق الأهداف وبهذا تسهم إمكانيات التنمية على المستوى الوطني في نجاح برامج التنمية على المستوى المحلي.

فالتنمية الوطنية عندما تقوم تخطيط واقعي من شأنه أن يوفر برامج والخدمات للمحليات الأخرى وهذا بدوره يوفر المناخ المناسب لنجاح خطط التنمية على المستوى المحلي عن طريق توظيف الموارد التي تقدمها الدولة ، يمكن أن توفر الجهود الحكومية برامج التدريب المناسبة للقيادات المجتمعية التي تقوم بدورها للتصدي لقيادة البرامج التنموية المحلية، وهذا يجعل توافر إمكانيات النجاح لبرامج تنمية المجتمع المحلي من خلال الإسهامات التي تقدمها الدولة.

إن قيام الأجهزة القومية بالبحوث الاستطلاعية يزيد من فرص نجاح برامج التنمية المحلية لأنها تسمح لها بالرؤية السليمة لمشكلاتها وأبعادها بما يؤدي إلى صياغة برامج تنموية محلية ملائمة لمشكلات المجتمع المحلي (اسماعيل، 1998).

حتمية المشاركة وأهميتها في برامج التنمية :

تتضح حتمية المشاركة في البرامج التنموية للمجتمع كعملية تعليمية تستهدف القيام بإجراءات شأنها مساعدة الناس على تحقيق الأهداف بأسلوب ديمقراطي، حيث تصبح القيادات المجتمعية عوامل بناءة في تعليم الخبرات وليسوا مجرد مشجعين لتحسين

الظروف الاجتماعية لأن الهدف العام للتنمية هو دعم المساعدات الذاتية حيث تواكب المشاركة في حياة المجتمع تطبيق الديمقراطية، لأن زيادة معدل المشاركة في المجتمع معناه زيادة الديمقراطية وعملية النمو الاجتماعي لا يمكن أن تتم بمنعزل عن المشاركة وهذا بوصفنا الأسلوب الأمثل لدعم البرامج التنموية والعدالة في المجتمع ولهذا يعمل الأخصائي الاجتماعي

دائما على المشاركة في كافة العمليات ومراحل ممارسة الخدمة الاجتماعية لأن المشاركة توجه الممارسة وتقودها نحو إشباع المشاركة بوصفها السبيل الأمثل لتحقيق الوظائف الاجتماعية لأفراد المجتمع (ناصر، 1999).

5. معيقات التنمية المحلية:

يعتبر الإنسان غاية أي البرامج التنموية وهو في نفس الوقت وسيلة من وسائل تحقيق أهدافها ولذلك فهو يعتبر عامل قوة وضعف لكثير من مشروعات وبرامج التنمية كما أن كثيرا من الصعوبات التي تقف في سبيل التنمية يكون مصدرها الإنسان نفسه والمقصود هنا هو الانحراف عن النموذج المثالي للتنمية والتحول دون تحقيق الأهداف التي تسعى إليها والعوامل التي تقف عقبة في سبيل تحقيق ذلك تتفاعل وتتساند مع بعضها إلا أنه يمكن تصنيفها كالآتي:

• العوامل الديمغرافية:

يمثل العامل الديمغرافي أحد العوائق الأساسية التي تقف في طريق خطط التنمية الشاملة للمجتمعات النامية، إذ أن نمو السكان بمعدلات متزايدة في معظم هذه الدول يلغي أثر الزيادة في الإنتاج والدخل بمعدلات كبيرة تفوق كثيرا معدل الزيادة في السكان لأن هذا هو السبيل الوحيد لتحقيق أي تحسن حقيقي في المستوى المعيشي للمواطنين.

• العوامل الاجتماعية: يتوقف قبول التجدد والتغيير في المجتمع على أنماط

العلاقات الاجتماعية بين الأفراد والجماعات والتي تكون النظم الاجتماعية وهذا الأخيرة لا تختفي بظهور النظم الجديدة التي تستحدثها التنمية أين تظهر جنباً إلى جنب معها ذلك أن البناء الاجتماعي التقليدي لا يختفي تماما من الوجود وإنما يظل محتفظاً ببعض الخصائص المميزة مهما كانت قوة التغيير لذلك فالصراع بين القديم والجديد يكون من أثاره قبول أو رفض النظم المستحدثة أو التجديدات التي تطرأ على المجتمع خاصة إذا

كانت تلك النظم الجديدة لا تتفق وطبيعة وظروف المجتمع البيئية، الاجتماعية، الاقتصادية والثقافية.

فمن بين أهم العوامل الاجتماعية المعيقة للتنمية ، النظم الاجتماعية السائدة ومن الأمثلة على ذلك نظام الملكية فقد يعيق هذا النظام السائد في مجتمع معين برامج ومشروعات التنمية وذلك نظرا لتدخل حقوق الملكية واختلاف الأسس التي تقوم عليها. كما يعتبر نظام القرابة من النظم الاجتماعية التي تعيق جهود التنمية، والنظام السياسي القائم في مجتمع التنمية بدرجة متفاوتة وذلك يتوقف على مدى تقبل أفراد المجتمع للمشروعات ودور الحكومة وهيئات التنمية في توجيه وتنفيذ المشروعات.

ج-العوامل الثقافية: تتمثل العوامل الثقافية المعيقة لعملية التنمية في التقاليد السائدة في المجتمع وتوضح قوة التقاليد والتمسك بالقديم خاصة في المجتمعات التقليدية الريفية عنها في المجتمعات الحضرية والصناعية أين يتمسك الناس بالقديم وبكل ما تركه الأجداد والآباء ويعتزون به.

وكذلك تشكل المعتقدات السائدة دورا فعالا في إعاقة برامج التنمية والأمثلة كثيرة في البلدان النامية على ذلك، ففي السودان قاوم أفراد قبيلة "البيجا" استخدام الجرارات الميكانيكية نظرا لأنها مفسدة للأرض الزراعية (ناصر، 1999).

المشاركة الاجتماعية:

تأخذ المشاركة الاجتماعية في عملية التنمية على المستوى المحلي في المجتمعات المعاصرة أشكالاً وآليات متباينة تختلف بحسب طبيعة النظام السياسي الاجتماعي السائد في كل مجتمع وبحسب التقسيم الإداري المتبع في كل دولة.

حيث تتجسد هذه المشاركة على أرض الواقع عن طريق المجالس الشعبية المحلية المنتخبة بشتى مستوياتها ومختلف مؤسسات المجتمع المدني كالجمعيات والأحزاب السياسية ولجان الأحياء وغيرها من التنظيمات الرسمية وغير الرسمية التي تشارك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في مختلف الأعمال والمبادرات التنموية.

ولعل أكثر هذه التنظيمات حساسية وتعبيرا عن المشاركة الرسمية للأفراد أو المواطنين المحليين في إحداث التنمية المجالس المحلية المنتخبة التي تعتبر أجهزة رسمية يشارك من خلالها المواطنون عن طريق ممثليهم المنتخبين مع الدولة في إدارة شؤونهم المحلية وتسيير

مختلف الأعمال والمشروعات التنموية التي تقام في مجتمعهم المحلي حيث يتقارب مفهوم المشاركة في هذا السياق مع مفهوم الديمقراطية المحلية التي تعتبر إحدى أهم أسس ترسيخ الديمقراطية التي تنادي بها الدول التي تدعي احترامها لإرادة الأغلبية ومبدأ حكم الشعب نفسه بنفسه وحرية في اتخاذ القرارات والمبادرات التنموية عن طريق منتخبين يختارهم بنفسه ليدبروا شؤونهم وينوبون عنه في تدبير أمور مجتمعهم المحلي سواء كان بلدية أو ولاية.

يمكن القول أن الجزائر كانت من بين الدول التي اتبعت نظام الإدارة المحلية نتيجة التوسع الكمي الكبير في وظائف الدولة وتعقد وتشعب مسؤولياتها ومشكلاتها بالإضافة إلى التوسع الكيفي في حقوق المواطنين ومحاولة السلطات القائمة في البلاد ترسيخ مبدأ الديمقراطية لا سيما على المستوى المحلي، على الرغم مما يراه البعض في الأوساط السياسية والإعلامية بأن هذه المحاولة لم ترق بعد إلى مستوى التطبيق الفعلي والتجسيد العملي.

فالمجالس الشعبية البلدية في الجزائر منذ الاستقلال وحتى الآن عرفت تغيرات كثيرة وتطورات عديدة سواء من حيث طبيعة التكوين أو حتى من حيث الاختصاصات والصلاحيات حيث تميزت المرحلة الانتقالية بعد الاستقلال مباشرة بحالة من الفراغ القانون نتج عنه شكل غير واضح لمشاركة المجالس الشعبية البلدية في التنمية وهذا راجع سببه إلى الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الصعبة التي مر بها المجتمع الجزائري خلال فترة ما بعد الاستعمار إلى أن جاء قانون 18 جانفي 1967 الذي اشتمل على قانون البلدية والذي يوضح دور المجالس الشعبية البلدية في ميدان التنمية الاقتصادية والصناعية وغيرها فكان هذا يعني مرحلة جديدة في تاريخ تطور المجالس الشعبية البلدية في الجزائر حيث حاولت من خلالها السلطات الجزائرية إشراك المواطنين في إدارة شؤونهم المحلية وإتاحة الفرصة لهم للتعبير عن مشكلاتهم واختيار ممثليهم .

إلا أن هذا القانون على الرغم من إسناده لبعض المسؤوليات السياسية والاقتصادية للمجالس الشعبية لاسيما البلدية لم يحقق المعنى الحقيقي للمشاركة الاجتماعية في التنمية المحلية، حيث كانت المجالس محتكرة من طرف الحزب الواحد وهو حزب جبهة التحرير الوطني فكانت تتكون المجالس من أعضاء المنظمة الوطنية ومناضلي هذه الجبهة

الذين ينشطون في مختلف الهيئات المهنية والاجتماعية وبهذا الشكل كان حزب جبهة التحرير الوطني هو الوسيط الوحيد بين الإدارة وأفراد المجتمع والشريك الفريد للسلطات في عملية التنمية المحلية على مستوى البلديات.

واستمر هذا الوضع إلى أن صدر دستور 1989 الذي أعطى الفرصة لكل أفراد المجتمع الجزائري بمختلف توجهاته الفكرية ومرجعياتهم الإيديولوجية بالمشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ويليهِ صدور قانون 1990 الذي جاء بتغييرات كبيرة أبرزها إلغاء المجلس التنفيذي للبلدية والسماح بتنوع التشكيلة السياسية لأعضاء المجلس الشعبي البلدي.

الملاحظ على المشرع الجزائري انه على الرغم من اعترافه بحق الشخصية المعنوية للبلدية واعترافه بحق المشاركة الاجتماعية في إدارة شؤون البلدية وتنميتها إلا أنه يعتبرها في نفس الوقت هيئة تنفيذية تابعة للسلطة المركزية للدولة ولا يمكنها البث في أي أمر دون الرجوع إليها وهذا ما يجعلنا نطرح العديد من التساؤلات حول ما إذا كانت هذه الرقابة الإدارية المفروضة على المجالس الشعبية البلدية من طرف الدولة هدفها الوحيد ضمان عدم الخروج عن الإطار العام لسياسة الدولة والحفاظ على وحدتها وتناسق هياكلها أم أنها تتجاوز هذا إلى درجة الحد من اختصاصات هذه المجالس وتقليص صلاحياتها (الرسمية، 1990).

خاتمة

مايمكن استنتاجه مما سبق والذي يعتبر محاولة لفهم صيرورة العملية التنموية التي تعتبر من أهم قضايا هذا العصر فرضتها ظروف التقدم العلمي والتكنولوجي ولهذا أصبح الاهتمام أكثر بالمشاركة الاجتماعية في التنمية المحلية باعتبارها عملية شاملة ترتبط أساسا بالتخطيط قبل بدأ مشروعاتها وذلك للمساهمة في صنع سياسة تنموية رشيدة التي تعتبر مطلب جوهري لضبط عملياتها وبالتالي قد تكون التنمية قد اقتربت من تحقيق أولى أهدافها، ما يمكن إضافته كذلك هو عملية إشراك الإدارة المحلية والمواطن في عملية التخطيط للسياسية التنموية يعتبر مطلبا ضروريا بل وشرطا أساسيا لنجاح العملية التنموية.

قائمة المراجع:

- 1- على الكاشف، 1985، التنمية الاجتماعية المفاهيم والقضايا، القاهرة، عالم الكتب.
- 2- عبدالقادر محمد عبدالقادر عطية، 1999، اتجاهات حديثة في التنمية، الإسكندرية، الدار الجامعية.
- 3- أحمد مصطفى خاطر، 2002، التنمية الاجتماعية المفاهيم الأساسية، نماذج وممارسة، مصر، المكتب الجامعي الحديث.
- 4- أحمد مصطفى خاطر، 2005، تنمية المجتمعات المحلية الاتجاهات المعاصرة الإستراتيجية بحوث العمل والتشخيص، مصر، المكتب الجامعي الحديث.
- 5- اسماعيل قباري، 1998، علم الاجتماع الإداري ومشكلات التنظيم في المؤسسات البيروقراطية، مصر، منشآت المعارف.
- 6- عبد الرحيم أبو كريشة، دراسات في علم الاجتماع والتنمية، مصر، المكتب الجامعي الحديث.
- 7- منال طلعت، 2001، التنمية والمجتمع، مصر، المكتب الجامعي الحديث.
- 8- ناصر لباد، 1999، القانون الإداري والتنظيم الإداري، الجزائر، منشورات دحلب.
- 9- الجريدة الرسمية رقم 15 المؤرخة في 11 أفريل سنة 1990.